البنك الدولي
عن محفظة مشروعات
٢٠١٧
العمل لصالح مصر

البنك الدولى

العمل لصالح مصر

لمحة موجزة عن محفظة مشروعات ٢٠١٧

جدول المحتويات

من نحن | مجموعة البنك الدولي بوصفها مؤسسة عالمية	١
عمل البنك الدولي | مصر	٥
محفظة مشروعات البنك الدولي | مصر	٧
لمحات موجزة عن المشروعات	٩

$ يشير إلى دولار أمريكي في جميع أنحاء الكتيب

قرض سياسات التنمية البرامجية لضبط أوضاع المالية العامة، وتوفير الطاقة المستدامة، وزيادة القدرة التنافسية	١١
برنامج التنمية المحلية في صعيد مصر	١٣
برنامج تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي	١٥
المشروع الطارئ كثيف العمالة	١٧
المشروع الطارئ للاستثمار في التشغيل	١٩
مشروع تحسين جودة الرعاية الصحية	٢١
برنامج التمويل العقاري الشامل	٢٣
مشروع تعزيز الابتكار من أجل إتاحة الخدمات المالية للجميع	٢٥
مشروع القواعد التنظيمية الشاملة للتمويل متناهي الصغر	٢٧
مشروع تكافؤ الفرص وتبسيط بيئة الاستثمار	٢٩
مشروع محطة توليد كهرباء العين السخنة	٣١
مشروع تنمية طاقة الرياح	٣٣
مشروع محطة كهرباء شمال الجيزة	٣٥
مشروع محطة كهرباء جنوب حلوان	٣٧
مشروع توصيل الغاز إلى المنازل	٣٩
مشروع إعادة هيكلة قطاع السكك الحديدية	٤١
مشروع تطوير الري الحقلي	٤٣
المشروع الثاني للبنية الأساسية المتكاملة للصرف الصحي	٤٥
برنامج خدمات الصرف الصحي المستدامة بالمناطق الريفية	٤٧
مشروع إدارة المناطق الساحلية في الإسكندرية	٤٩
مشروع الإدارة المستدامة للملوثات العضوية الثابتة	٥١

من نحن
مجموعة البنك الدولي بوصفها مؤسسة عالمية

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) عام ١٩٤٤ للمساعدة في إعادة بناء البلدان التي دمرتها الحرب العالمية الثانية. ومنذ ذلك الحين، توسع البنك الدولي من مؤسسة واحدة إلى مجموعة من خمس مؤسسات إنمائية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ببعضها تعمل على إنهاء الفقر في مختلف أنحاء العالم. وبالإضافة إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الذي يعمل في البلدان متوسطة الدخل، تشتمل مجموعة البنك الدولي على المؤسسة الدولية للتنمية (IDA) التي تساند أشد بلدان العالم فقرا من خلال اعتمادات بدون فائدة أو بفائدة منخفضة للغاية ومنح، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) التي تقدم قروضاً ومساهمات في أسهم رأس المال وخدمات استشارية لحفز استثمار القطاع الخاص في البلدان النامية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID). وعند الإشارة إلى "البنك الدولي" فإننا نعني البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية معا.

يعمل البنك الدولي، ومقره في واشنطن العاصمة بالولايات المتحدة الأمريكية، بوصفه مؤسسة تعاونية تتألف من ١٨٩ بلدا عضوا أو مساهما يمثلها مجلس محافظين، وهو الهيئة النهائية لوضع السياسات في البنك الدولي. ويفوض المحافظون مهامَ محددة إلى مجلس المديرين التنفيذيين الذي يضم ٢٥ عضوا يزاولون عملهم داخل مقر البنك. ويعمل بالبنك الدولي أكثر من ١٠ آلاف موظف في أكثر من ١٢٠ مكتبا حول العالم، ويقوم البنك بأعماله اليومية تحت قيادة وتوجيه الرئيس، وجهاز الإدارة العليا، وكبار الموظفين.

من نحن
مجموعة البنك الدولي بوصفها مؤسسة عالمية

منذ عام ٢٠١٣، ضاعف البنك الدولي جهوده لتحقيق هدفين رئيسيين، هما:

- إنهاء الفقر المدقع من خلال خفض نسبة سكان العالم الذين يعيشون على أقل من ١,٩٠ دولار للفرد في اليوم إلى ٣٪ بحلول عام ٢٠٣٠؛ و
- تعزيز الرخاء المشترك من خلال زيادة دخل نسبة الـ ٤٠٪ الأكثر فقرا من السكان في كل بلد بأسلوب مستدام.

وبإجمالي رأسمال يزيد حاليا على ٢٥٠ مليار دولار، يُعتبر البنك الدولي مصدراً مهمّاً لتقديم المساعدات المالية والفنية للبلدان النامية في جميع أنحاء العالم. ويساند ما يقدمه البنك الدولي من قروض بأسعار فائدة منخفضة واعتمادات بفائدة منخفضة أو من دون فوائد ومنح مجموعة عريضة من الاستثمارات في قطاعات التعليم، والصحة، والإدارة العامة، والبنية التحتية، والتنمية الحضرية والاجتماعية، وتنمية القطاع المالي والقطاع الخاص، والزراعة، وإدارة البيئة والموارد الطبيعية. وتكمل الخدمات التحليلية والاستشارية المتطورة هذه الاستثمارات وتعززها، بما يحقق أقصى استفادة من المعارف العالمية التي اكتسبتها مجموعة البنك الدولي علاوة على خبراته الميدانية.

وفي السنة المالية ٢٠١٦، ارتفعت ارتباطات إقراض مجموعة البنك الدولي على مستوى العالم إلى ٦٤,٢ مليار دولار من القروض والمنح والاستثمارات الرأسمالية والضمانات لمساندة البلدان الأعضاء ومؤسسات الأعمال الخاصة.

مصر
عمل مجموعة البنك الدولي

جمهورية مصر العربية هي أحد البلدان المؤسسة للبنك الدولي وثالث أكبر بلد مساهم فيه بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وهي أيضا أحد أهم البلدان المتعاملة مع البنك الذي بدأ في مساندة برنامجها الإنمائي في عام ١٩٥٩ مع مشروع تطوير قناة السويس. ومنذ ذلك الحين، مول البنك الدولي ١٦٦ مشروعا في مصر، بإجمالي ١٩ مليار دولار، تركزت بشكل رئيسي في قطاعات المياه والزراعة والطاقة والنقل.

تستند مجموعة البنك الدولي في عملها الحالي في مصر إلى ما يعرف بإطار الشراكة القطرية للسنوات ٢٠١٥ – ٢٠١٩. ويقوم على تحليل دقيق وقوي للقيود الأساسية أمام جهود تخفيض الفقر وتعزيز الرخاء الذي يتشارك الجميع في جني ثماره، ويسترشد كذلك بالمشاورات المكثفة مع الحكومة والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني والمجموعات الشبابية.[١] ومصر، التي تقع في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل، مؤهلة للحصول على مساندة مالية من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

[١] البنك الدولي. ٢٠١٥. "مصر – التشجيع على إنهاء الفقر وتعزيز الرخاء المشترك: دراسة تشخيصية منهجية". مجموعة البنك الدولي، واشنطن العاصمة.
http://documents.albankaldawli.org/curated/ar/677981488277312633/Egypt-Promoting-poverty-reduction-and-shared-prosperity-a-systematic-country-diagnostic
البنك الدولي. ٢٠١٥ . جمهورية مصر العربية – إطار الشراكة الخاص بمصر للسنوات المالية ٢٠١٥ – ٢٠١٩". البنك الدولي، واشنطن العاصمة.
http://documents.albankaldawli.org/curated/ar/475261467993508388/Egypt-Arab-Republic-of-Country-partnership-framework-for-the-period-FY2015-19

يركز إطار الشراكة الخاص بمصر للسنوات المالية ٢٠١٥ – ٢٠١٩، الذي أُعد في مرحلة حرجة من تاريخ مصر وفي سياق إقليمي تسوده الاضطرابات والأوضاع الهشة والصراعات، على محاربة الفقر وعدم المساواة، وهو يؤكد على أهمية السياسات التحويلية والإصلاحات المؤسسية وعمليات الاستثمار لمساعدة مصر على تشجيع نموذج نمو أكثر استدامة وشامل للجميع، وخلق فرص عمل منتجة، وتقديم خدمات جيدة، وتوفير سبل الحماية الفاعلة للفئات الفقيرة والأولى بالرعاية. ولهذا الإطار ثلاث ركائز:

١. **تعزيز الإدارة الرشيدة والحوكمة** من خلال تحسين مستوى شفافية المالية العامة وكفاءتها، وتشجيع مشاركة المواطنين واستطلاع آرائهم، وتدعيم المؤسسات الشاملة للجميع.

٢. **خلق وظائف في القطاع الخاص** من خلال إصلاح البيئة التنظيمية لتشجيع الاستثمارات الخاصة، وتحسين قدرات توليد الكهرباء وكفاءة استخدام الطاقة، وتعزيز قدرات وسلامة البنية التحتية الأساسية والخدمات لقطاع النقل، وتوسيع سبل الحصول على خدمات محسَّنة للزراعة والري، وزيادة سبل حصول المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على التمويل.

٣. **تشجيع الاحتواء الاجتماعي** من خلال زيادة سبل حصول الفقراء على فرص دخل قصيرة الأجل ، وتقوية نطاق تغطية منظومة شبكات الأمان الاجتماعي، وتحسين جودة خدمات الرعاية الصحية، وزيادة سبل حصول الأسر محدودة الدخل على مسكن، وتحسين سبل الحصول على خدمات الصرف الصحي المحسَّنة في المناطق الريفية، والتوسع في توصيلات الغاز الطبيعي إلى المنازل، وتعزيز جودة قطاع التعليم.

ولتحقيق هذه الأهداف بعيدة الأثر، تتوقع مجموعة البنك الدولي أن تزيد مساندتها المالية لمصر إلى أكثر من الضعف. وسيصل إجمالي مبلغ الارتباطات الجديدة خلال الفترة التي يغطيها إطار الشراكة القطرية إلى حوالي ٨ مليارات دولار، منها ٦ مليارات دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومليارا دولار إضافيان من مؤسسة التمويل الدولية. ومن المتوقع أن يعزز البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية العمل المشترك بينهما في ثلاثة مجالات أساسية، هي الطاقة والقدرة التنافسية وبناء المهارات.

مصر
محفظة مشروعات البنك الدولي

تشكل محفظة مشروعات البنك الدولي في مصر أكثر من ٤٠٪ من ارتباطات قروض البنك القائمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[٢]. وقد ازداد حجم هذه المحفظة بسرعة من ٣,٣٧ مليار دولار في ٢٠١٠ إلى أكثر من ٨ مليارات دولار في ٢٠١٧، تم صرف ٥٨٪ منها (الشكل ١).

تتألف المحفظة من ٢٢ مشروعا، منها:

- ١٧ قرضا من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (بإجمالي ٨,٠٢ مليار دولار)؛
- ثلاث منح كبيرة ممولة من صناديق استئمانية (موارد عهد بها شركاء التنمية الآخرون إلى البنك الدولي ليتولى إدارتها) (٩٧,٤ مليون دولار)؛
- منحتان يمولهما صندوق البيئة العالمية (٩,١ مليون دولار).

الشكل ١. إجمالي ارتباطات البنك الدولي في مصر للسنوات المالية ٢٠١٠-٢٠١٧[٣]

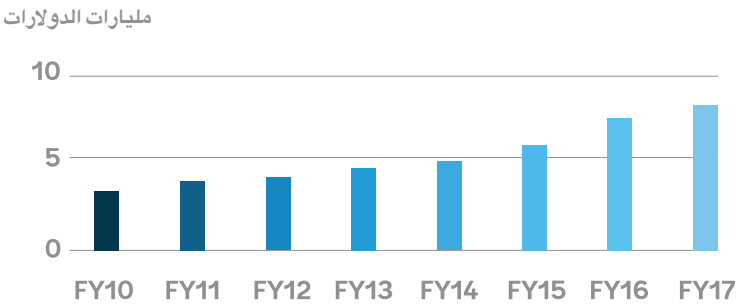

الشكل ٢. تكوين محفظة مشروعات البنك الدولي في مصر حسب القطاعات (في يناير ٢٠١٧)

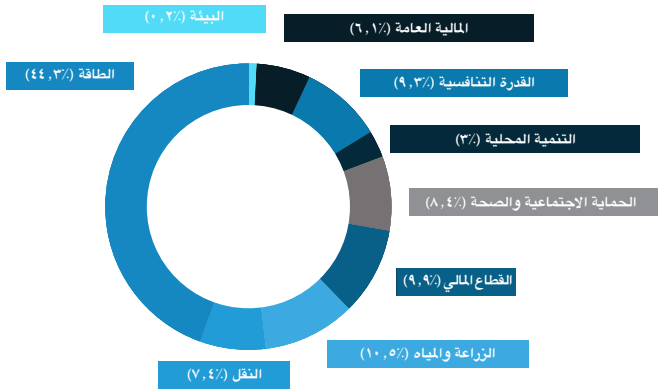

وكما هو مبين في الشكل ٢، يستحوذ قطاع الطاقة على الحصة الأكبر من المحفظة بأكثر من ٤٠٪ من إجمالي ارتباطات الإقراض. وتشكل قطاعات المياه والصرف الصحي والري والزراعة معا ١٠,٥٪، والقطاع المالي ٩,٩٪ - بما في ذلك المساندة المقدمة إلى مؤسسات الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتمويل الإسكان. أما قطاع النقل فيشكل ٧,٤٪، منخفضا من ١١,٨٪ في ٢٠١٦، ويرجع ذلك إلى إتمام مشروع تطوير مطار القاهرة بنهاية ذاك العام.

وفي الوقت نفسه، سجلت حصة القطاعات الاجتماعية، بما في ذلك الحماية الاجتماعية والصحة، زيادة كبيرة لتصل إلى ٨,٤٪ ارتفاعا من نسبة لم تتعدَ ٣٪ في ٢٠١٠. وفي ضوء سلسلة قروض سياسات التنمية الأخيرة، ومشروع تكافؤ الفرص وتبسيط بيئة الاستثمار، وبرنامج التنمية المحلية في صعيد مصر، دخلت أنشطة تعزيز القدرة التنافسية والمالية العامة والتنمية المحلية في المحفظة في عام ٢٠١٥، وهي تمثل الآن ٩,٣٪ و ٦,١٪ و ٣٪ من المحفظة على الترتيب.

ومن حيث أدوات التمويل، جرى تمويل ٥٦٪ من إجمالي ارتباطات الإقراض باستخدام أداة البنك التقليدية لتمويل المشروعات الاستثمارية. وبدأ البنك الدولي في عام ٢٠١٥ في استخدام أداة إقراض جديدة باسم "تمويل البرامج وفقا للنتائج "PforR"، وارتفعت ارتباطات الإقراض المجمعة باستخدام هذه الأداة إلى ١٩٪ من المحفظة بحلول ٢٠١٦ - ٢٠١٧. وقد ازدادت حصة عمليات تمويل سياسات التنمية من إجمالي الارتباطات من ٦٪ بالكاد من المحفظة في السنة المالية ٢٠١٤ إلى ٢٥٪ في السنة المالية ٢٠١٧.

وبالإضافة إلى محفظة المشروعات، هناك برنامج موسع للمنح بإجمالي نحو ٢٠٠ مليون دولار يشتمل على صناديق استئمانية ينفذها المستفيدون تقل قيمتها عن ٥ ملايين دولار، وصناديق استئمانية ينفذها البنك، تمول إعداد التقارير التحليلية والخدمات الاستشارية في جميع القطاعات.

[٢] يشتمل التعريف المؤسسي للمحفظة على جميع قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمنح التي تنفذها الجهة المستفيدة وتزيد قيمتها على ٥ ملايين دولار، وجميع المنح المقدمة من صندوق البيئة العالمية.
[٣] السنة المالية للبنك الدولي هي ١ يوليه - ٣٠ يونيه.

لمحات موجزة عن المشروعات

قرض سياسات التنمية البرامجية لضبط أوضاع المالية العامة، وتوفير الطاقة المستدامة، وزيادة القدرة التنافسية

بدأت الحكومة المصرية تنفيذ إصلاحات اقتصادية ومؤسسية مهمة وعلى صعيد السياسات بغرض إنعاش الاقتصاد بعد التراجع الذي شهده عام ٢٠١١. وستساعد هذه الإصلاحات، إن توفرت لها مقومات الاستمرار، على وضع البلاد على مسار نمو أكثر استدامة وشامل للجميع يلعب فيه القطاع الخاص دورا رئيسيا في إيجاد الوظائف وفرص العمل.

وتركز الإجـراءات التي اتخذتها الحكومة على صعيد السياسات على ضبط أوضاع المالية العامة، مع تعزيز الحماية الاجتماعية للفقراء في الوقت نفسه؛ وضمـان استـمرار إمـدادات الطاقة واستدامتها إلى المستهلكين عن طريق تحسين الكفاءة في القطاع وتهيئة الظروف لاستثمارات القطاع الخاص؛ وتعزيز قدرة الشركات المصرية على المنافسة في الأسواق العالمية من خلال تبسيط الإجـراءات التنظيمية وزيـادة الـوضـوح في السياسات على الأجل الطويل.

الأهداف الإنمائية

تسعى هذه السلسلة البرامجية من قروض سياسات التنمية التي تتألف من ثلاث شرائح سنوية منفردة إلى حفز التدابير المؤسسية والخاصة بالسياسات في برنامج الحكومة للإصلاح الاقتصادي التي تهدف إلى ضبط أوضاع المالية العامة (خفض عجز الموازنة والدين العام)، وتأمين إمدادات الطاقة المستدامة، وتعزيز قدرة مؤسسات الأعمال على المنافسة.

	الشريحة الأولى	الشريحة الثانية
الموافقة	١٧ ديسمبر ٢٠١٥	٢٠ ديسمبر ٢٠١٦
سريان المفعول	٨ سبتمبر ٢٠١٦	١٥ مارس ٢٠١٧
الإقفال	٣٠ يونيو ٢٠١٧	٣٠ يونيو ٢٠١٨

إجمالي تكلفة المشروع *(بملايين الدولارات)*	قروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير	
	التمويل	المنصرف
١٠٠٠ *(الشريحة الأولى من قرض سياسات التنمية)*	١٠٠٠	١٠٠٠
١٠٠٠ *(الشريحة الثانية من قرض سياسات التنمية)*	١٠٠٠	١٠٠٠

النتائج التي تحققت حتى يناير ٢٠١٧

- ارتفعت إيرادات الحكومة نتيجةً لقانون ضريبة الدخل (٩٦ لسنة ٢٠١٥) الذي ينص على توحيد ضريبة الدخل بحد أقصى ٢٢,٥٪ على الأفراد والكيانات القانونية، بما في ذلك تلك الواقعة في المناطق الاقتصادية الخاصة. وتمت السيطرة على الإنفاق الحكومي، وخاصة فيما يتعلق بباب الأجور والرواتب (من خلال تعليمات الموازنة السنوية وميكنة دفع الرواتب) وخفض دعم الطاقة من خلال تطبيق تعديلات سنوية على أسعار الغاز والكهرباء.
- تعزَّز الوضوح طويل الأجل بشأن السياسات والإجراءات التنظيمية من خلال تطبيق قوانين تقدمية بشأن الكهرباء والطاقة المتجددة دخلت حيز النفاذ في ٢٠١٥، وانتقال البلاد من حالة العجز في إمدادات الكهرباء في عام ٢٠١٤ إلى تحقيق فائض في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، في الوقت الذي انخفض فيه دعم الطاقة من ٧٪ من إجمالي الناتج القومي في عام ٢٠١٤ إلى نحو ٣,٣٪ في عام ٢٠١٦. ووصلت مناقشة قانون تقدمي للغاز في البرلمان إلى مرحلة متقدمة، ومن شأنه أن يضمن تحديث هذا القطاع، وإنشاء جهاز تنظيمي جديد لسوق الغاز، وتهيئة الظروف أمام استثمارات القطاع الخاص.
- يجري الآن تدعيم مناخ الاستثمار من خلال إدخال تعديلات على قانون ضمانات وحوافز الاستثمار، وتطبيق قانون المنافسة، وإصلاح نظام إصدار التراخيص الصناعية الذي يُتوقع أن يختصر الوقت الذي تستغرقه إجراءات منح التراخيص للصناعات التي لا تمثل درجة كبيرة من المخاطر على الصحة أو البيئة أو السلامة أو الأمن حوالي ٨٠٪.

الشركاء الحكوميون الرئيسيون

وزارة الاستثمار والتعاون الدولي
وزارة المالية
وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
وزارة البترول والموارد المعدنية
وزارة التجارة والصناعة
الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية

شركاء التنمية الرئيسيون

البنك الأفريقي للتنمية

برنامج التنمية المحلية في صعيد مصر

يتألف صعيد مصر من عشر محافظات غير ساحلية ويعيش فيه نحو ٣٨٪ من سكان مصر و٦٧٪ من فقرائها.

ويتأخر الصعيد عن بقية البلاد من حيث النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل والتوظيف، والربط الشبكي، وتوفر الخدمات الجيدة.

وفي إطار برنامج التنمية الذي تعتمده الحكومة لتنمية المناطق النائية والمتأخرة، يركز برنامج التنمية المحلية في صعيد مصر على محافظتي قنا وسوهاج، وهما من بين أشد المحافظات فقرا في البلاد، ويبلغ تعداد سكانهما نحو ٧,٧٥ مليون نسمة، وتمتلكان إمكانات غير مستغلة لتحقيق النمو.

الأهداف الإنمائية

يهدف البرنامج إلى تحسين بيئة الأعمال لتنمية القطاع الخاص، وتدعيم قدرات الأجهزة الحكومية المحلية لتوفير بنية تحتية جيدة وتقديم الخدمات في محافظتي قنا وسوهاج. ويتركز الجزء الأول من البرنامج على تحسين الخدمات الحكومية لمؤسسات الأعمال، والارتقاء بمستوى المناطق الصناعية الست القائمة، ودعم قطاعات وتجمعات اقتصادية مختارة كي تصبح أكثر قدرة على المنافسة. ومن خلال نظام المنح المستند إلى الأداء، سيزيد الجزء الثاني من البرنامج من صلاحيات المحافظات لتمويل الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات التي يتم تحديدها بالتشاور مع المواطنين ومؤسسات الأعمال.

النتائج المتوقعة

- ستتحسن بيئة الأعمال على مستوى المحافظات بما لا يقل عن ٣٠٪ من حيث إجراءات تسجيل الشركات، وإصدار تراخيص البناء، وتراخيص التشغيل، والوقت اللازم للحصول على الأراضي والكهرباء والمياه في المناطق الصناعية، والنقل والطرق.
- سيُعبِّر ما لا يقل عن ٧٠٪ من المواطنين ومؤسسات الأعمال عن رضائهم عن مستوى جودة البنية التحتية والخدمات المقدمة.

الموافقة	سريان المفعول	الإقفال
٣٠ سبتمبر ٢٠١٦	١٤ مارس ٢٠١٧	٣١ ديسمبر ٢٠٢١

إجمالي تكلفة المشروع *(بملايين الدولارات)*	قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير	
	التمويل	المنصرف
٥٠٠	٥٠٠	٠

الشركاء الحكوميون الرئيسيون

وزارة الاستثمار والتعاون الدولي
وزارة التجارة والصناعة
وزارة التخطيط
وزارة التنمية المحلية
محافظتا سوهاج وقنا

حسين طلال

تدعيم شبكات الأمان الاجتماعي

يعتمد النظام التقليدي للحماية الاجتماعية في مصر اعتمادا كبيرا على دعم الطاقة والمواد الغذائية الذي يستفيد منه غير الفقراء إلى حد كبير.

أما شبكات الأمان الاجتماعي غير المدعومة فيعيبها انخفاض معدلات التغطية وسوء التوجيه.

وفي عام ٢٠١٥، شرعت الحكومة المصرية، بعد إقرارها بأهمية تحسين شبكات الأمان الاجتماعي بالتوازي مع إصلاحات نظم الدعم والإصلاحات الاقتصادية الأوسع نطاقا، في تنفيذ تحول تدريجي في منظومتها للحماية الاجتماعية، مع التأكيد على استهداف الفئات الأولى بالرعاية والأشد احتياجا، وضمان كفاءة وشفافية آليات التقديم.

الأهداف الإنمائية

يسعى المشروع إلى إنشاء برنامج للتحويلات النقدية يتسم بالكفاءة والفاعلية "تكافل وكرامة". وفي إطار برنامج "تكافل" ستحصل الأسر الفقيرة على راتب شهري بشرط انتظام أطفالها في المدارس وحصولها على خدمات الرعاية الصحية للأمهات والأطفال. أما برنامج "كرامة" فهو برنامج غير مشروط لدعم الدخل يهدف إلى حماية المسنين الفقراء فوق ٦٠ عاما وذوي الاحتياجات الخاصة والإعاقة الشديدة.

يهدف البرنامج إلى تغطية ١,٧ مليون أسرة بحلول يونيو ٢٠١٧.

النتائج التي تحققت حتى يناير ٢٠١٧

- تستفيد ١,٢ مليون أسرة من برنامجي تكافل وكرامة.
- جميع المستفيدين تقريبا من برنامج تكافل هم من النساء والأطفال.

الموافقة	سريان المفعول	الإقفال
١٠ أبريل ٢٠١٥	٦ سبتمبر ٢٠١٥	٣٠ نوفمبر ٢٠١٩

إجمالي تكلفة المشروع *(بملايين الدولارات)*	قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير	
	التمويل	المنصرف
٤٠٠	٤٠٠	٣٠٦,٢

الشركاء الحكوميون الرئيسيون

وزارة التضامن الاجتماعي
وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

شركاء التنمية الرئيسيون

حكومة المملكة المتحدة
حكومات الدانمرك وفنلندا وألمانيا وأيسلندا والنرويج والسويد

المشروع الطارئ كثيف العمالة

سجلت معدلات البطالة والفقر ارتفاعا كبيرا في أعقاب تباطؤ النشاط الاقتصادي عام ٢٠١١. واُعتبرت برامج الأشغال العامة، التي ثبت جدواها في بلدان كثيرة لإيجاد فرص عمل عاجلة، بمثابة استجابة طارئة للأزمة المتنامية في مصر.

وعلى المدى الأطول، سيكفل بناء القدرات المؤسسية والأنظمة اللازمة لتنفيذ برامج الأشغال العامة وجود أداة أكثر استجابة يمكن التوسع بسرعة في استخدامها أو تقليصها وفقا للوضع الاقتصادي والاجتماعي.

الأهداف الإنمائية

يهدف المشروع إلى توفير فرص عمل قصيرة الأجل للعمال غير المهرة وأشباه المهرة العاطلين عن العمل (١٢,٣ مليون يومية عمل)؛ وتوفير خدمات البنية التحتية الأساسية للسكان المستهدفين في المناطق الفقيرة بالبلاد.

الموافقة	سريان المفعول	الإقفال
٢٨ يونيو ٢٠١٢	٢٧ ديسمبر ٢٠١٢	٣٠ يونيو ٢٠١٧

إجمالي تكلفة المشروع *(بملايين الدولارات)*	قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير	
	التمويل	المنصرف
٢٠٠	٢٠٠	١٩٥

النتائج التي تحققت حتى يناير ٢٠١٧

- توفير ١٢ مليون يومية عمل في مجال الخدمات المجتمعية والمشروعات الفرعية الصغيرة.
- توفير أكثر من ١٢٠٨٠٠ فرصة عمل مباشرة - بواقع ٣٥٪ منها للنساء، و ٧٠٪ للشباب.
- توفير ٧٨٢١٤ فرصة عمل غير مباشرة.
- إتمام أعمال البنية التحتية، بما في ذلك إعادة تأهيل المدارس، والوحدات الاجتماعية، ومراكز الشباب، والبيوت والقنوات الصغيرة، وتحديث الطرق الريفية، وحماية ضفاف النيل. وجرى تقديم خدمات مجتمعية في العديد من القطاعات، بما في ذلك التعليم (الإلمام بالقراءة والكتابة)، والصحة، وتعزيز الوعي البيئي.

الشركاء الحكوميون الرئيسيون

الصندوق الاجتماعي للتنمية
وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

المشروع الطارئ للاستثمار في التوظيف

يساند هذا المشروع، الذي يموله الاتحاد الأوروبي، التوسع في برنامج الأشغال العامة كثيفة العمالة، والخدمات المجتمعية في مصر (انظر الصفحتين ١٦ - ١٧)، مع التركيز على تزويد الشباب بالمهارات اللازمة لسوق العمل. ويتولى الصندوق الاجتماعي للتنمية تنفيذ هذا البرنامج، وذلك بالاشتراك مع الأجهزة الحكومية المحلية، والجمعيات الأهلية، وجمعيات تنمية المجتمع.

الأهداف الإنمائية

يهدف هذا المشروع إلى خلق فرص توظيف قصيرة الأجل للعاطلين والعمال غير المهرة وأشباه المهرة في أماكن مختارة بمصر (١٣,٥ مليون يومية عمل)؛ والإسهام في إنشاء و/أو صيانة البنية التحتية والخدمات المجتمعية؛ وتحسين سبل الحصول على البنية التحتية الأساسية والخدمات المجتمعية فيما بين السكان المستهدفين. كما أنه يسعى إلى تزويد الشباب والشابات بالمهارات اللازمة لسوق العمل من خلال تدريب قصير الأمد وخدمات مساندة أخرى، لتسهيل فرص الانتقال إلى العمل بأجر والعمل الحر.

النتائج التي تحققت حتى يناير ٢٠١٧

- وفر المشروع ١٤,٣ مليون يومية عمل في مجال الخدمات المجتمعية والمشروعات الفرعية للبنية التحتية صغيرة النطاق، وقد أفاد ذلك ٤٠٧٢٤ شخصا، كان ٦٦٪ منهم من النساء، و ٩٠٪ من الشباب.
- تشتمل غالبية المشروعات المجتمعية التي نُفذت إلى الآن على حملات لزيادة الوعي البيئي، ومساندة صحة الأمهات والأطفال، ومبادرات لإشراك الشباب.
- شارك ٤ آلاف شخص، بواقع ٧٠٪ من النساء، و ٩٠٪ من الشباب، في برنامج تأهيل العمالة، وبلغ معدل إلحاقهم بالعمل ٥٥٪ في المتوسط.

الموافقة	سريان المفعول	الإقفال
٦ يونيو ٢٠١٤	٢٠ فبراير ٢٠١٥	٢ يناير ٢٠١٨

إجمالي تكلفة المشروع *(بملايين الدولارات)*	منحة من الاتحاد الأوروبي	
	التمويل	المنصرف
٩٣,١	٩٣,١	٨٩,٢

الشركاء الحكوميون الرئيسيون

الصندوق الاجتماعي للتنمية
وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

شركاء التنمية الرئيسيون

(بتمويل من)
الاتحاد الأوروبي

مشروع تحسين جودة الرعاية الصحية

يدفع المواطنون المصريون حوالي ٦١٪ من تكاليف الرعاية الصحية من أموالهم الخاصة مباشرة، على الرغم من أن نصف السكان يحصلون على شكل ما من أشكال التأمين الصحي.

إذ يدفع احساس عدم الرضا بسبب تدنِّي مستوى خدمات الرعاية الصحية المرضى إلى اللجوء إلى القطاع الخاص للحصول على خدمات الرعاية الصحية، مما ينتج عنه آثار كبيرة مسببة للفقر لدى الفئات الأكثر احتياجا والأولى بالرعاية.

ويعد الارتقاء بمستوى خدمات الرعاية الصحية العامة وعدالة الحصول عليها، خاصة على مستوى الرعاية الصحية الأولية، وتوسيع تغطية التأمين الصحي من مكونات برنامج الحكومة الذي يدعمه البنك.

الأهداف الإنمائية

يسعى البرنامج إلى مساعدة منشآت الرعاية الصحية للأسرة في أفقر ١٠٠٠ قرية مصرية على الوفاء بالمعايير القومية لجودة الرعاية الصحية.

ومن المتوقع أن يؤدي المشروع في نهاية المطاف إلى تزويد مليون شخص بسبل الحصول على حزمة أساسية للرعاية الصحية والتغذية وخدمات الصحة الإنجابية؛ وستحصل ٤٠٠ منشأة صحية على الاعتماد، ومن ثم تكون مؤهلة للتعاقد معها في إطار نظام التأمين الصحي الاجتماعي القومي المرتقب؛ ومن المتوقع أيضا أن يُتم ١٢٥٠ منشأة المستوى الأول أو الثاني من الاعتماد المسبق.

الموافقة	سريان المفعول	إعادة الهيكلة	الإقفال
٢٢ ديسمبر ٢٠٠٩	١٢ أغسطس ٢٠١٠	٣١ أكتوبر ٢٠١٤	٣٠ يونيو ٢٠١٧

إجمالي تكلفة المشروع *(بملايين الدولارات)*	قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير	
	التمويل	المنصرف
٧٥	٧٥	١٢,٢

النتائج التي تحققت حتى يناير ٢٠١٧

- من بين ١،٣١٧ منشأة لرعاية صحة الأسرة تم تحديدها للحصول على دعم محتمل في إطار المشروع، قدمت ١،١٤٢ منشأة خططا لتطوير مستوى الجودة والصيانة إلى اللجنة التي أنشئت لهذا الغرض (١١٤٪ من المستهدف).
- البدء في إجراءات التحقق من أجل عملية الاعتماد، وتم بالفعل التحقق من ٥٥١ منشأة من منشآت صحة الأسرة، وستجري هذه العملية على أساس شهري حتى أبريل ٢٠١٧.
- التعاقد مع الأطباء لمعظم المنشآت التي تعاني من نقص الخدمات التي يقدمها أطباء.

الشركاء الحكوميون الرئيسيون

وزارة الصحة والسكان
وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

شركاء التنمية الرئيسيون

اليونيسف
صندوق الأمم المتحدة للسكان

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية

برنامج التمويل العقاري الشامل

تعاني مصر نقصا حادًا في المساكن ويؤثر ارتفاع أسعارها على المصريين من محدودي ومتوسطي الدخل، مما أدى إلى نمو سريع في سوق المساكن غير الرسمية: يعيش نحو ١٢ - ٢٠ مليون نسمة حاليا في مناطق سكنية عشوائية.

وتقر الحكومة بالحاجة لمعالجة الفجوات الرئيسية في توفير برامج الإسكان للفئات التي تعاني نقص الخدمات، وخاصة الأسر الأقل دخلا.

الأهداف الإنمائية

يسعى المشروع إلى تيسير تكلفة الحصول على السكن في السوق الرسمية للأسر محدودة الدخل، وتدعيم قدرات صندوق تمويل الإسكان الاجتماعي على تصميم السياسات وتنسيق البرامج في قطاع الإسكان الاجتماعي.

تذهب التقديرات إلى أنه من المتوقع بنهاية البرنامج أن يتمكن ٣,٦ مليون مستفيد، منهم ١,٦ مليون يعيشون دون خط الفقر، من تملك أو تأجير وحدة سكنية بفضل قرض عقاري مدعوم بسعر فائدة قدره ٧٪ في إطار مبادرة البنك المركزي المصري، أو دعم مالي للدفعة المقدمة من ثمن الوحدة للمستحقين من خلال صندوق تمويل الإسكان الاجتماعي.

الموافقة	سريان المفعول	الإقفال
٥ مايو ٢٠١٥	١١ نوفمبر ٢٠١٥	٣٠ يونيو ٢٠٢٠

إجمالي تكلفة المشروع *(بملايين الدولارات)*	قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير	
	التمويل	المنصرف
٥٠٠	٥٠٠	١٢٦,٣

النتائج التي تحققت حتى يناير ٢٠١٧

- تم إنشاء صندوق تمويل الإسكان الاجتماعي التابع للحكومة في وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، الذي يعكف حاليا على وضع وحداته ووظائفه الداخلية، ويشمل ذلك الرقابة الداخلية، والمتابعة والتقييم، والشفافية والمساءلة، ومتابعة معدلات إشغال الوحدات السكنية.
- منح الدعم لأكثر من ٦٨ ألف أسرة تسلمت بالفعل وحدات الإسكان الاجتماعي.
- أطلقت الحكومة برنامجا تجريبيا عاما لإيجار الوحدات السكنية.
- قامت الحكومة ببناء جميع وحدات الإسكان الجديدة بالقرب من أسواق العمل.

الشركاء الحكوميون الرئيسيون

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
صندوق تمويل الإسكان الاجتماعي
وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

مشروع تعزيز الابتكار من أجل إتاحة الخدمات المالية للجميع

يشكل نقص القدرة على الحصول على التمويل عقبة كبيرة أمام أصحاب المشروعات المصريين.

وتعاني مؤسسات الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر، التي تشكل أكثر من ٩٨٪ من الشركات غير الزراعية بالقطاع الخاص، أكثر من غيرها من تدني خدمات الوساطة المالية؛ إذ لا يحصل على قروض مصرفية سوى ١١٪ من مؤسسات الأعمال متناهية الصغر مقارنة بنسبة ٣٨٪ من الشركات الكبيرة، مما أسهم في تركّز مؤسسات الأعمال متناهية الصغر في القطاعات منخفضة الإنتاجية.

وتواجه مؤسسات الأعمال حديثة العهد والجديدة، وتلك التي تقودها نساء، مصاعب جمة بوجه خاص في الحصول على الائتمان.

الأهداف الإنمائية

يهدف المشروع إلى توسيع فرص الحصول على التمويل لمؤسسات الأعمال الصغيرة ومتناهية الصغر في مصر باستخدام آليات تمويل مبتكرة، مع التركيز بشكل خاص على النساء والشباب، والمناطق المحرومة من الخدمات. ويتولى الصندوق الاجتماعي للتنمية، الذي ينفذ المشروع، مسؤولية إعادة الإقراض للمؤسسات المالية، كالبنوك والجمعيات الأهلية العاملة في مجال التمويل متناهي الصغر، وشركات التأجير المالي؛ ثم تقوم هذه المؤسسات بمنح الائتمان للمستفيدين النهائيين من المشروع. كما يتم دعم مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة من خلال المشاركة في أسهم رأس المال من جانب شركات التمويل المساهمة.

الموافقة	سريان المفعول	الإقفال
١ أبريل ٢٠١٤	٢٢ يوليو ٢٠١٤	٣١ ديسمبر ٢٠١٩

إجمالي تكلفة المشروع *(بملايين الدولارات)*	قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير	
	التمويل	المنصرف
٣٠٠	٣٠٠	٢٧٠

النتائج التي تحققت حتى يناير ٢٠١٧

- حصول أكثر من ٥٥،٥٨٨ من رواد الأعمال وأصحاب المشروعات، ٣٨٪ منهم من النساء و ٤٠٪ من الشباب، على التمويل.
- إنشاء إدارة رأس المال المخاطر في الصندوق الاجتماعي للتنمية والموافقة على ثلاثة مقترحات.

الشركاء الحكوميون الرئيسيون

الصندوق الاجتماعي للتنمية
وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

مشروع القواعد التنظيمية الشاملة للتمويل متناهي الصغر

يخدم قطاع التمويل متناهي الصغر، الذي تهيمن عليه الجمعيات الأهلية، في العادة منشآت الأعمال متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي تؤلف الغالبية العظمى من منشآت الأعمال في مصر في القطاع غير الزراعي.

وقبل عام ٢٠١٤، كان النظام يعاني من تجزؤ القواعد والقوانين ذات الصلة، وغياب تكافؤ الفرص في بيئة العمل، وعدم ملاءمة الإطار التنظيمي والرقابي، مما شكل عقبة أمام دخول منشآت الأعمال الجديدة إلى القطاع.

وتم إضفاء الطابع الرسمي على البيئة القانونية والتنظيمية للقطاع المالي غير المصرفي بإصدار قانون التمويل متناهي الصغر في عام ٢٠١٤ الذي ينص على قيام الهيئة العامة للرقابة المالية بتنظيم هذا القطاع.

الأهداف الإنمائية

يهدف المشروع إلى مساندة إعداد وتنفيذ الإطار المؤسسي والتنظيمي والرقابي لقطاع التمويل متناهي الصغر بغرض تعميم الخدمات المالية لتشمل الجميع.

النتائج التي تحققت حتى يناير ٢٠١٧

- إعداد ونشر اللائحة التنفيذية لقانون التمويل متناهي الصغر لعام ٢٠١٤ في الصحف القومية في ١٣ نوفمبر ٢٠١٤.
- منحت الهيئة العامة للرقابة المالية ٧٥٥ جمعية أهلية تراخيص مزاولة النشاط لتقديم خدمات التمويل متناهي الصغر، وتجاوز ذلك العدد المستهدف وهو ترخيص ٦٠٠ مؤسسة حديثة.
- إنشاء وحدة التمويل متناهي الصغر بالهيئة العامة للرقابة المالية في عام ٢٠١٤ للإشراف على عمليات الجمعيات الأهلية العاملة في هذا المجال. وهذه الوحدة مسؤولة عن إصدار التراخيص للمؤسسات الجديدة، ومتابعة أنشطتها، والتفتيش على عملياتها ومراجعتها، فضلا عن حماية المستهلكين والنظر في شكاواهم.

الموافقة	سريان المفعول	الإقفال
٢٥ يوليو ٢٠١٤	٢٨ سبتمبر ٢٠١٤	٣١ أكتوبر ٢٠١٨

إجمالي تكلفة المشروع *(بملايين الدولارات)*	منحة من صندوق التحوّل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا	
	التمويل	المنصرف
٤	٤	١,٥

الشركاء الحكوميون الرئيسيون

وزارة الاستثمار والتعاون الدولي
الهيئة العامة للرقابة المالية

مشروع تكافؤ الفرص وتبسيط بيئة الاستثمار

إن تأسيس شركة جديدة وتشغيلها في مصر ليس بالأمر اليسير: فالبيئة التنظيمية معقدة، ويتعين على رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الالتزام بكم هائل من الأعباء الإدارية التي تؤدي إلى غياب تكافؤ الفرص.

ويواجه قطاع مؤسسات الأعمال الصغيرة والمتوسطة قيودا بوجه خاص، ولاسيما فيما يتعلق بسبل الحصول على الأراضي ورأس المال والطاقة. ولما كانت منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة تتيح نحو ٧٥٪ من إجمالي الوظائف من إجمالي الأيدي العاملة، فمن المرجح أن تؤدي العقبات الإدارية تلك إلى إعاقة إيجاد وظائف جديدة.

الأهداف الإنمائية

يهدف هذا المشروع إلى تحسين البيئة التنظيمية للمستثمرين بمساندة الحكومة على إعداد وتطبيق إجراءات مبسطة لإصدار تراخيص مزاولة الأعمال، وإجراءات شفافة لتخصيص الأراضي للأغراض الصناعية. ويركز المشروع على تحسين خدمات المستثمرين وتبسيط الإجراءات والارتقاء بالجودة في "أنظمة الشباك الواحد" بالهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة؛ وإصلاح إجراءات إصدار التراخيص الصناعية وتعزيز شفافية إجراءات تخصيص الأراضي الصناعية من جانب هيئة التنمية الصناعية؛ وتحسين قدرات المبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال (إرادة) لإدارة الإصلاحات التنظيمية.

النتائج المتوقعة

- سينخفض متوسط الفترة الزمنية اللازمة لإصدار التراخيص الصناعية من ٣٢٠ يوما إلى ٧٥ يوما.
- ستتم معالجة ألفي طلب لتخصيص الأراضي بحلول عام ٢٠١٨ باستخدام نظام محسن لتخصيص الأراضي.

الموافقة	سريان المفعول	الإقفال
٢ أكتوبر ٢٠١٥	٢٠ أبريل ٢٠١٦	١ يوليو ٢٠١٨

إجمالي تكلفة المشروع *(بملايين الدولارات)*	منحة من صندوق التحوّل لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	
	التمويل	المنصرف
٥,٠	٥,٠	١,٤

الشركاء الحكوميون الرئيسيون

وزارة الاستثمار والتعاون الدولي
الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة
وزارة التجارة والصناعة
هيئة التنمية الصناعية
المبادرة المصرية لإصلاح مناخ الأعمال

مشروع محطة توليد كهرباء العين السخنة

أدى النمو السكاني وتطور الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة وتزايد استخدام الأجهزة الكهربائية المنزلية إلى نمو سريع في الطلب على الكهرباء – بواقع ٦٪ سنويا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

وفي عام ٢٠٠٩ مع بداية هذا المشروع، أشارت التقديرات إلى أن تأمين احتياجات مصر من الطاقة في المستقبل والوفاء بالطلب المتزايد سيتطلبان زيادة قدرات التوليد بواقع ١٥٠٠ ميجاوات سنويا، وتطبيق إصلاحات جوهرية لتحسين كفاءة هذا القطاع، وزيادة الاعتماد على الطاقة النظيفة، وتحسين الأداء المالي للقطاع - وكلها متطلبات أساسية لتحقيق نمو اقتصادي قوي.

الأهداف الإنمائية

يسعى المشروع إلى إضافة ١٣٠٠ ميجاوات لقدرات التوليد في مصر، وزيادة الإيرادات والاستدامة المالية للشركة القابضة لكهرباء مصر.

النتائج التي تحققت حتى يناير ٢٠١٧

- دخلت محطة كهرباء العين السخنة حيز التشغيل الكامل منذ أبريل ٢٠١٥، وأضافت ١٣٠٠ ميجاوات لقدرات التوليد، أي حوالي ٤٪ من قدرة الشبكة القومية الموحدة في مصر.
- محطة العين السخنة هي أول محطة لتوليد الكهرباء في مصر تستخدم تكنولوجيا البخار فائق الضغط (supercritical technology)، مما يسهم في نشر تكنولوجيا الطاقة النظيفة.
- وفرت المحطة ٣ آلاف وظيفة مباشرة خلال مرحلة الإنشاء، وما يصل إلى ٢٥٠ وظيفة دائمة لتشغيلها وصيانتها.
- يمول المشروع توسيع وتقوية شبكة نقل الكهرباء، مع إنشاء محطة العين السخنة الفرعية بجهد ٢٢٠/٥٠٠ كيلو فولت، ويجري حاليا بالفعل إنشاء خط رأسي لنقل الجهد العالي.
- يوفر العمل التحليلي الذي أُجري في إطار المشروع المعلومات للإصلاحات الجاري تنفيذها في تسعير الطاقة.

الموافقة	سريان المفعول	الإقفال
٢٩ يناير ٢٠٠٩	١٣ أغسطس ٢٠٠٩	٣١ ديسمبر ٢٠١٨

إجمالي تكلفة المشروع *(بملايين الدولارات)*	قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير	
	التمويل	المنصرف
٢,١٩٠	٦٠٠	٤٢١

الشركاء الحكوميون الرئيسيون

وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
الشركة القابضة لكهرباء مصر
شركة شرق الدلتا لإنتاج الكهرباء
الشركة المصرية لنقل الكهرباء
وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

شركاء التنمية الرئيسيون

البنك الأفريقي للتنمية
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية

Ebset Platform

مشروع تنمية طاقة الرياح

في عام ٢٠١٠، صُنفت مصر ضمن البلدان الأحد عشر التي تشهد أسرع معدلات نمو لانبعاثات غازات الدفيئة في العالم.

وإدراكا لذلك، تشتمل استراتيجية الطاقة المصرية على ركيزة أساسية تشجع زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، بما في ذلك طاقة الرياح التي تمتلك مصر منها إمكانات ممتازة على طول خليج السويس.

وشرعت الحكومة، التي تسعى إلى بلوغ هدفها لعام ٢٠٢٠ المتعلق بتأمين ٢٠٪ من قدرات الطاقة المركبة في شكل طاقة متجددة، في تنفيذ برنامج الاستغلال التجاري لطاقة الرياح الذي يركز على إشراك القطاع الخاص.

الأهداف الإنمائية

يهدف المشروع إلى نقل ٣ آلاف ميجاوات من طاقة الرياح من خلال خطوط نقل رأسية للكهرباء تربط منطقة خليج السويس بمدينة سمالوط، ورأس غارب بجبل الزيت، وشمال الغردقة بمدينة القصير. ويساند المشروع كذلك لأول مرة في مصر استثمارا خاصا لتوليد ٢٥٠ ميجاوات من طاقة الرياح على أساس نظام البناء والامتلاك والتشغيل (BOO)، وتطوير نماذج أعمال بغرض التوسع في طاقة الرياح في البلاد بمشاركة القطاع الخاص.

ومن المتوقع أن تؤدي القدرات الجديدة لطاقة الرياح التي يتيحها المشروع إلى توفير الطاقة النظيفة لأكثر من ١,٤ مليون مستخدم، وخفض الانبعاثات السنوية لغازات الدفيئة بحوالي ٧ ملايين طن.

الموافقة	سريان المفعول	الإقفال
١٥ يونيو ٢٠١٠	١٤ أغسطس ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٧

إجمالي تكلفة المشروع *(بملايين الدولارات)* ٧٩٦

منحة من صندوق التكنولوجيا النظيفة		قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير	
التمويل	المنصرف	التمويل	المنصرف
١٥٠	٥٥,٦	٧٠	٢٥,٥

النتائج التي تحققت حتى يناير ٢٠١٧

- الانتهاء من إنشاء خط خليج السويس/ محطة تحويل الكهرباء بمدينة سمالوط بجهد ٥٠٠ كيلوفولت، وذلك لنقل الطاقة الريحية من خليج السويس.
- إرساء جميع العقود الخاصة بتطوير وتقوية شبكة وادي النيل لنقل الكهرباء بنهاية مارس ٢٠١٧.
- في أعقاب إجراء مناقصة عالمية تنافسية، اختارت الحكومة إحدى شركات القطاع الخاص لإنشاء محطة توليد بمنطقة خليج السويس من طاقة الرياح بقدرة ٢٥٠ ميجاوات بنظام البناء والامتلاك والتشغيل. ومن المتوقع إتمام الترتيبات المالية النهائية بنهاية يونيو ٢٠١٧.

الشركاء الحكوميون الرئيسيون

وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
الشركة القابضة لكهرباء مصر
الشركة المصرية لنقل الكهرباء
وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

شركاء التنمية الرئيسيون

البنك الأوروبي للاستثمار
بنك التنمية الألماني

Ebset Platform

مشروع محطة كهرباء شمال الجيزة

في عامي ٢٠٠٩ – ٢٠١٠، شكلت الحاجة لزيادة توليد الكهرباء من خلال إنشاء محطات كهرباء جديدة ضغوطا على إمدادات الوقود في مصر، وخاصة الغاز الطبيعي الذي زاد الطلب عليه في السوقين المحلية والعالمية.

وتطلب تحسين تأمين إمدادات الكهرباء في هذا السياق الاستعانة بتقنيات أكثر كفاءة لتوليد الكهرباء، مثل محطات تربينات غازية تعمل بنظام الدورة المركبة ومحطات توليد تستخدم تكنولوجيا البخار فائق الضغط.

الأهداف الإنمائية

يهدف المشروع إلى إضافة ٢٢٥٠ ميجاوات إلى قدرة التوليد في مصر باستخدام محطات التربينات الغازية التي تعمل بنظام الدورة المركبة وتكنولوجيا توليد الكهرباء الحرارية الأكثر كفاءة.

الموافقة	سريان المفعول	الإقفال
٨ يونيو ٢٠١٠	١٢ أغسطس ٢٠١١	٣١ ديسمبر ٢٠١٧

إجمالي تكلفة المشروع (بملايين الدولارات)	قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير	
	التمويل	المنصرف
١,٤١٠	٨٤٠	٦٥٧

النتائج التي تحققت حتى يناير ٢٠١٧

- دخول محطة الكهرباء وخطوط النقل وتوصيلات الغاز المرتبطة بها حيز التشغيل، مما أضاف قدرة توليد إضافية قدرها ٢،٢٥٠ ميجاوات إلى إمدادات الطاقة الكهربائية، ويمثل ذلك أكثر من ٦,٦٪ من القدرة الإجمالية للشبكة القومية لكهرباء مصر.
- تخدم المحطة الجديدة أكثر من خمسة ملايين أسرة.
- تعمل ثلاث وحدات بقدرة ٧٥٠ ميجاوات لكل منها بالغاز الطبيعي بشكل كامل، مقارنة بنسبة ٨٠ : ٢٠ من الغاز الطبيعي إلى الوقود الخفيف في عام ٢٠١٥ عندما كان هناك نقص في إمدادات الغاز الطبيعي المتوفرة من أجل توليد الكهرباء.
- أدى المشروع إلى إيجاد ٣٠٠٠ فرصة عمل جديدة، ٧٥٪ منها خلال مرحلة الإنشاءات.
- يجري حاليا إنشاء خطوط نقل للغاز بغرض توفير الوقود لسبع محطات كهرباء إضافية قيد الإنشاء.

الشركاء الحكوميون الرئيسيون

وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
الشركة القابضة لكهرباء مصر
شركة القاهرة لإنتاج الكهرباء
الشركة المصرية لنقل الكهرباء
وزارة البترول والموارد المعدنية
الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس)
الشركة المصرية للغاز الطبيعي (جاسكو)
وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

شركاء التنمية الرئيسيون

البنك الأوروبي للاستثمار
صندوق أوبك للتنمية الدولية

مشروع محطة كهرباء جنوب حلوان

في حين تعد كفاءة استخدام الطاقة وتسعيرها عاملا بالغ الأهمية في كبح نمو الطلب عليها، تذهب التقديرات إلى حاجة مصر لإضافة قدرة توليد جديدة تبلغ ٣٠٠٠ ميجاوات سنويا - من مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة - كي تتمكن من تلبية احتياجاتها من الكهرباء.

ومشروع محطة كهرباء جنوب حلوان هو الجزء الأخير من برنامج متنوع للبنك الدولي يساند الجهود التي تبذلها الحكومة المصرية لتطوير بنية تحتية لقطاع الكهرباء.

الأهداف الإنمائية

يهدف المشروع إلى إضافة ١٩٥٠ ميجاوات لقدرة التوليد في مصر على نحو يتسم بالكفاءة.

الموافقة	سريان المفعول	الإقفال
٢٧ يونيو ٢٠١٣	٣٠ أبريل ٢٠١٤	٣٠ يونيو ٢٠١٩

النتائج التي تحققت حتى يناير ٢٠١٧

- إنجاز أكثر من ٦٠٪ من إنشاءات محطة الكهرباء، ومن المتوقع دخول المحطة مرحلة التشغيل التجريبي في يونيو ٢٠١٨، والتشغيل الكامل بنهاية ديسمبر ٢٠١٨.
- تشتمل محطة الكهرباء الجديدة على ثلاث وحدات قدرة كل منها ٦٥٠ ميجاوات تستخدم تكنولوجيا البخار فائق الضغط، وتعمل بالغاز الطبيعي بشكل رئيسي.
- في يونيو ٢٠١٦ وفي أعقاب اكتشافات حقول الغاز الضخمة في مصر التي ستؤدي إلى خفض اعتماد البلاد مستقبلا على واردات الغاز، أُعيدت هيكلة المشروع لتمويل إنشاء خط أنابيب جديد لنقل الغاز يربط حقل ريفين للغاز الطبيعي على سواحل الإسكندرية- وهو الآن قيد التطوير - بمجمع غازات الصحراء الغربية في العامرية بالقرب من الإسكندرية.

إجمالي تكلفة المشروع *(بملايين الدولارات)*	قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير	
	التمويل	المنصرف
٢٤٠٠	٥٨٥,٤	١٢٨,٧

الشركاء الحكوميون الرئيسيون

وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة
الشركة القابضة لكهرباء مصر
شركة الوجه القبلي لإنتاج الكهرباء
وزارة البترول والموارد المعدنية
الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس)
الشركة المصرية للغاز الطبيعي (جاسكو)
وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

شركاء التنمية الرئيسيون

البنك الإسلامي للتنمية
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
صندوق أوبك للتنمية الدولية

Ebset Platform

مشروع توصيل الغاز إلى المنازل

يعتمد أكثر من ٧٥٪ من الأسر المصرية على غاز البترول المسال (أنابيب البوتاجاز) الذي يتم استيراد معظمه. وتتصف عملية توزيع أنابيب البوتاجاز بفترات نقص موسمية وصعوبة المناولة والنقل، خاصة بالنسبة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن والنساء.

وفي أعقاب إتمام أحد المشروعات بنجاح في أكتوبر ٢٠١٤ الذي وفر توصيل الغاز لما يبلغ ٣٣٠ ألف أسرة في منطقة القاهرة الكبرى، يسهم مشروع توصيل الغاز إلى المنازل في تحقيق هدف الحكومة بزيادة العدد الإجمالي للأسر المتصلة بشبكة الغاز الطبيعي إلى ٨,٢ مليون بحلول عام ٢٠٢٠.

الأهداف الإنمائية

يسعى المشروع إلى زيادة قدرة الأسر على الحصول على الغاز الطبيعي على نحوٍ منتظم وبتكلفة أقل عبر الربط بشبكة الغاز الطبيعي.

النتائج المتوقعة

- سيرتفع عدد الأسر المتصلة بشبكة الغاز الطبيعي إلى ١,١ مليون أسرة في ١١ محافظة.
- توصيل الغاز للأسر الفقيرة، وذلك بالنسبة للتوصيلات الجديدة، بأسعار مدعومة.
- سيؤدي انخفاض استهلاك غاز البترول المسال وتراجع وارداته إلى وفر سنوي قدره ٤٠٦ ملايين دولار للخزانة العامة.
- إنشاء مراكز لخدمة العملاء ودخولها حيز التشغيل في مناطق المشروع، بما يضمن تقديم خدمات ذات جودة عالية والنظر في شكاوى المستهلكين.
- سيؤدي المشروع إلى إيجاد أكثر من ٦ آلاف فرصة عمل في مرحلتي الإنشاء والصيانة.

الموافقة	سريان المفعول	الإقفال
٢٤ يوليو ٢٠١٤	١١ فبراير ٢٠١٥	٣٠ يونيو ٢٠١٩

إجمالي تكلفة المشروع *(بملايين الدولارات)*	قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير	
	التمويل	المنصرف
١٤٧٠	٥٠٠	٨٥,٤

الشركاء الحكوميون الرئيسيون

وزارة البترول والموارد المعدنية
الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس)
وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

شركاء التنمية الرئيسيون

الوكالة الفرنسية للتنمية
الاتحاد الأوروبي

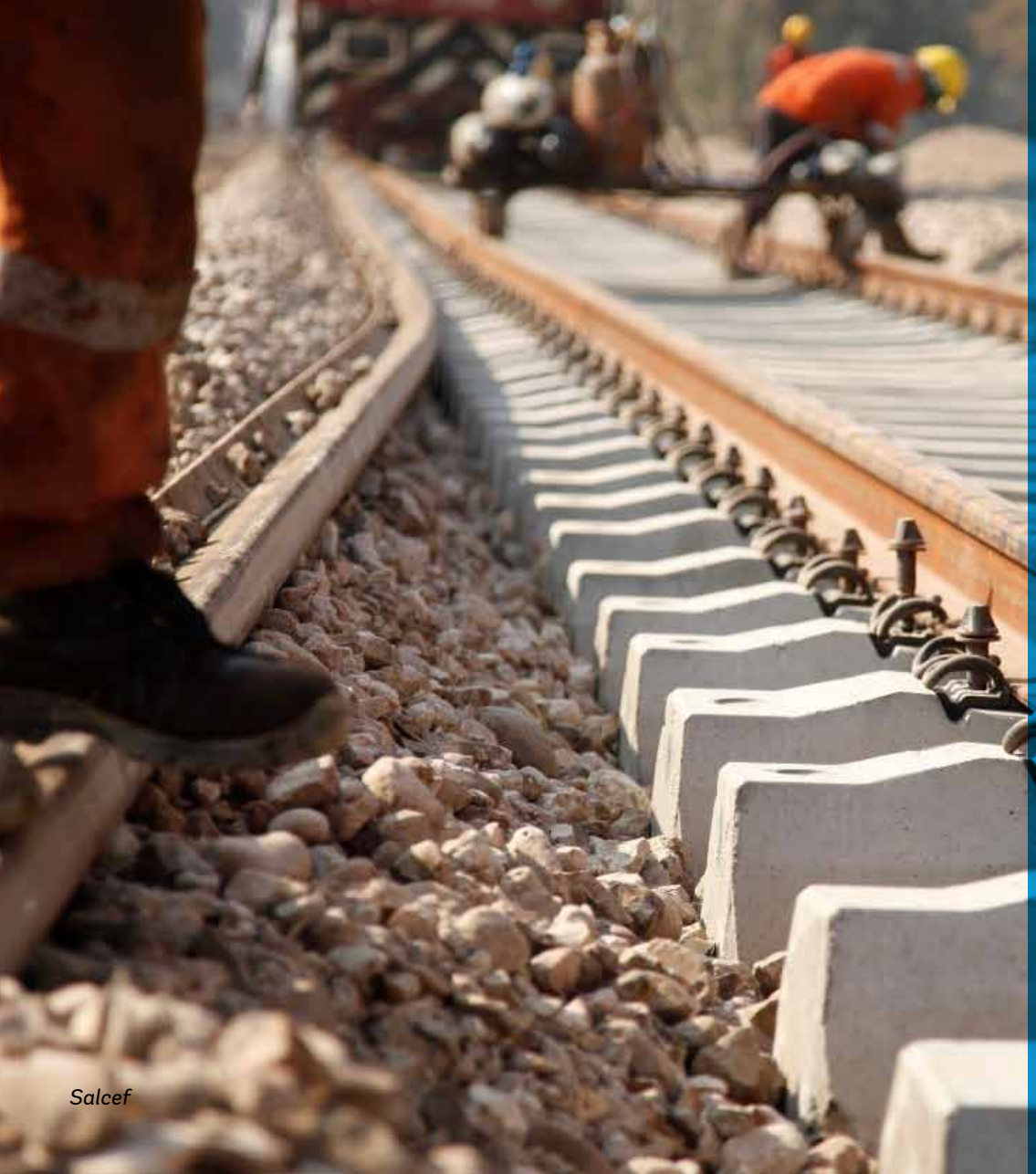

Salcef

مشروع إعادة هيكلة قطاع السكك الحديدية

تمتلك مصر شبكة ضخمة من السكك الحديدية: في عام ٢٠٠٧، فاق إجمالي حركة النقل بالسكك الحديدية مثيلاتها في كل من الجزائر والمغرب وتونس وتركيا وإيران مجتمعة. ويشكل الركاب أكثر من ٩٠٪ من إجمالي أنشطة السكك الحديدية، مقارنة بمتوسط يتراوح بين ٣٠ و ٤٠٪ في بلدان أخرى بالمنطقة.

وفي تسعينيات القرن العشرين وأوائل العقد الأول من القرن الحالي، أصبحت الحوادث الخطرة وتدهور جودة الخدمة والتحديات المالية التي تواجه الهيئة مصدر قلق بالغ على الصعيد الوطني.

ولذلك، شرعت الحكومة في عام ٢٠٠٧ بمساندة من البنك الدولي في تطبيق خطة لإعادة هيكلة القطاع.

الأهداف الإنمائية

يهدف هذا المشروع إلى تحسين إمكانية التعويل على خدمات السكك الحديدية وكفاءتها وضمان سلامتها من خلال تحديث نظم الإشارات وتجديد المسارات في بعض الخطوط، وتحديث ممارسات الهيئة القومية لسكك حديد مصر المتصلة بالإدارة والتشغيل.

الموافقة	سريان المفعول	الإقفال
١٧ مارس ٢٠٠٩	٢٤ يونيو ٢٠١٠	٣١ يناير ٢٠١٩

إجمالي تكلفة المشروع *(بملايين الدولارات)*	قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير	
	التمويل	المنصرف
٦٤٥	٦٠٠	١٦٠,٧

النتائج التي تحققت حتى يناير ٢٠١٧

- إتمام تحديث مسارات الشبكة، بواقع ٢٩٣ كيلومترا من مسارات السكك الحديدية في خطي القاهرة-أسوان وبنها-بورسعيد، وهو ما فاق المستهدف البالغ ٢٦٠ كيلومترا.
- يجري تحديث نظم الإشارات على خطي القاهرة - الإسكندرية، وبني سويف-أسيوط.

الشركاء الحكوميون الرئيسيون

الهيئة القومية لسكك حديد مصر
وزارة النقل
وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

مشروع تطوير الري الحقلي

تلعب الزراعة دورا حيويا في النمو الاقتصادي وتحقيق الدخل في الريف المصري، حيث يعمل بها ٣٠٪ من الأيدي العاملة في البلاد وتوفر سبل كسب الرزق لما نسبته ٥٥٪ من السكان. بيد أنه بالرغم من التحسن الكبير في غلة المحاصيل في أوائل القرن الحالي، فإن مصر لا تزال تستورد حوالي ٤٠٪ من احتياجاتها الغذائية. ويعد تحسين الإنتاجية الزراعية عنصرا أساسيا لمواكبة تزايد الطلب، وتحسين الأمن الغذائي، وزيادة دخل المزارعين.

وفي ظل تزايد مشكلة نقص المياه، فإن ممارسات الري تعد جانبا ذا قدر كبير من الأهمية في هذه المعادلة. وفي وقت تتراجع فيه جودة مياه الري وخاصة في محافظات الدلتا، فإن شبكة الري بالغمر القائمة منذ وقت طويل تعاني من عدم الكفاءة إلى حد كبير، كما أنها تلحق الضرر بالمزارعين في القرى والمناطق الواقعة عند نهاية الترع.

الأهداف الإنمائية

يهدف هذا المشروع إلى تحسين إمكانية الحصول على المياه من شبكات ري محسنة على نحو عادل في المناطق التي يغطيها المشروع وهي مناطق المحمودية والمنايفة وميت يزيد الواقعة في دلتا النيل.

ومن المتوقع أن يستفيد ١٤٠ ألف مزارع من تطوير شبكات الري مع نهاية المشروع، وسيتم إنشاء أو تدعيم ألف جمعية لمستهلكي المياه.

النتائج التي تحققت حتى يناير ٢٠١٧

- يجري حاليا تطوير المراوي لمساحة تبلغ ١٨٠ ألف فدان، وتم إنجاز ٣٠٪ منها بالفعل تعود بالنفع على أكثر من ٦٠ ألف مزارع يحصلون حاليا على إمدادات كافية ومستمرة وعادلة من مياه الري.
- يجري حاليا تنفيذ أشغال كهربة لتركيب شبكة كهرباء مخصصة يتوقع أن تغطي ١٥٠ ألف فدان؛ وتم بالفعل تركيب ٢٦٠٠ مضخة تعمل بالكهرباء والديزل.
- إنشاء ٣٥٠ جمعية لمستهلكي المياه، و ٥ آلاف لجنة مراوي.
- تشير النتائج الأولية إلى أن بناء قدرات المزارعين ووكلاء الإرشاد الزراعي من خلال المشروعات الإرشادية لأفضل الممارسات و"المدارس الحقلية للمزارعين" تشجع بفاعلية على اعتماد أساليب الري الحديث والممارسات الزراعية.

الموافقة	سريان المفعول	الإقفال
١٤ ديسمبر ٢٠١٠	١٠ يوليو ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١٧

إجمالي تكلفة المشروع *(بملايين الدولارات)*	قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير	
	التمويل	المنصرف
١٨٠	١٠٠	٥٤,٨

الشركاء الحكوميون الرئيسيون

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

شركاء التنمية الرئيسيون

الوكالة الفرنسية للتنمية

المشروع الثاني للبنية الأساسية المتكاملة للصرف الصحي

حققت مصر قفزات مثيرة للإعجاب في تزويد المناطق الريفية بسبل الحصول على مياه نظيفة، حيث تصل المياه الآن عبر شبكة الأنابيب إلى أكثر من ٩٠٪ من القرى. غير أن خدمات المجاري والصرف الصحي ما زالت متأخرة.

فشبكات الصرف الصحي المتصلة بمحطات المعالجة لا تخدم سوى ٢٠٪ من القرى الريفية، ويؤدي ذلك إلى التخلص من كميات كبيرة من مياه الصرف غير المعالجة في المصارف والترع – وهو خطر داهم على كل من الصحة العامة والبيئة.

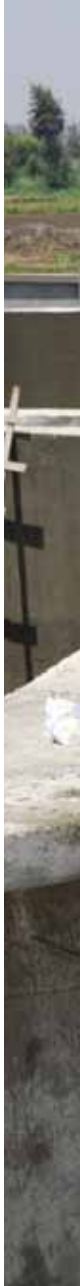

الأهداف الإنمائية

يهدف المشروع إلى التوسع في تقديم خدمات المجاري والصرف الصحي المحسنة للفئات المستهدفة من السكان في محافظات المنوفية والشرقية وأسيوط وسوهاج.

ومع إقفال المشروع، سيكون قد تم توصيل ٥٧ ألف منزل بشبكة الصرف الصحي، ويخدم ذلك حوالي ٢٨٤ ألف نسمة. ومن المتوقع أن يستفيد أكثر من ٦٥٠ ألف نسمة في نهاية المطاف من تحسن خدمات الصرف الصحي والمجاري بحلول عام ٢٠٥٠ نتيجة للمشروع.

النتائج التي تحققت حتى يناير ٢٠١٧

- تركيب ٢١٥ كيلومترا من خطوط أنابيب شبكة الصرف، ويمثل ذلك ٥٨٪ من المستهدف.
- يجري حاليا إنشاء خمس محطات لمعالجة الصرف الصحي.
- تشييد ثماني محطات رفع، وثمة ١٨ محطة أخرى قيد الإنشاء.

الموافقة	سريان المفعول	الإقفال
٣٠ يونيو ٢٠١١	١٦ ديسمبر ٢٠١٢	٣١ ديسمبر ٢٠١٧

إجمالي تكلفة المشروع *(بملايين الدولارات)*	قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير	
	التمويل	المنصرف
٢٠٠	٢٠٠	٤٠,٢

الشركاء الحكوميون الرئيسيون

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

برنامج خدمات الصرف الصحي المستدامة بالمناطق الريفية

على الرغم من التقدم الكبير الذي تحقق على مدى العقدين الأخيرين، تتسم إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي المحسنة في مصر بالتفاوت، ولا تزال هناك تفاوتات جغرافية واجتماعية واقتصادية صارخة، وخاصة في المناطق الريفية. ففي منطقة دلتا النيل، يبعث الوضع الحالي على القلق بوجه خاص نتيجة لارتفاع مستويات المياه الجوفية وصرف مياه المجاري غير المعالجة مباشرة في ترعة السلام وفرع رشيد من النيل، مما يؤدي إلى تلوث موارد المياه العذبة الشحيحة أصلا ويعرض صحة ملايين المصريين للخطر.

ويأتي في صميم العديد من مشاكل قطاع المياه والصرف الصحي نموذج مركزي يفتقر إلى الحوافز والآليات اللازمة لضمان تقديم الخدمات على نحو فاعل ويخضع للمساءلة من جانب شركات المياه والصرف الصحي على الصعيد المحلي.

الأهداف الإنمائية

يهدف البرنامج إلى تقوية المؤسسات والسياسات لزيادة فرص الحصول على خدمات الصرف في المناطق الريفية وتحسينها في محافظات البحيرة والدقهلية والشرقية.

من المتوقع أن يؤدي المشروع في نهاية المطاف إلى تزويد ٨٣٣ ألف شخص بمرافق صرف صحي محسنة.

النتائج التي تحققت حتى يناير ٢٠١٧

- إتمام التصميم التفصيلي لما يبلغ ٣٥،٦٠٠ توصيلة منزلية.
- استحواذ الحكومة على حوالي ٩٥٪ من الأراضي المطلوبة للأشغال العامة للمشروع، ويتضمن ذلك مساهمات طوعية من المواطنين.
- إنشاء آلية معالجة الشكاوى.
- إعداد مبادئ توجيهية لمشاركة المواطنين، وتكوين لجنة وزارية بشأن مشاركة المواطنين.

الموافقة	سريان المفعول	الإقفال
٢٨ يوليو ٢٠١٥	٣٠ ديسمبر ٢٠١٥	٣١ أكتوبر ٢٠٢٠

إجمالي تكلفة المشروع *(بملايين الدولارات)*	قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير	
	التمويل	المنصرف
٥٥٠	٥٥٠	١٣٨,٨

الشركاء الحكوميون الرئيسيون

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

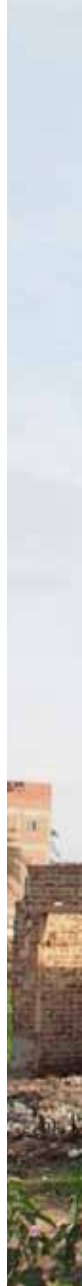

إدارة المناطق الساحلية للإسكندرية

يشكل تدهور جودة المياه جراء تلوث التربة مشكلة رئيسية في المناطق الساحلية للبحر الأبيض المتوسط. وبحيرة مريوط الواقعة في الساحل الشمالي لمصر، هي أحد المصادر الرئيسية لنقل التلوث الناجم عن مصادر برية إلى خليج المكس: إذ تصب البحيرة يوميا ٨ ملايين متر مكعب من المياه إلى الخليج، مما يؤثر تأثيرا شديدا على التنوع الحيوي الساحلي، والتراث الحضاري، والسياحة في منطقة الإسكندرية بالكامل.

كما أثر ما تتعرض له البحيرة يوميا من تلوث بنفايات السوائل الصناعية ومياه المجاري والصرف الزراعي غير المعالجة على إنتاج الأسماك والأنشطة الترفيهية في منطقة البحيرة، وشكل خطرا على سبل كسب الرزق للمجتمعات المحلية المحيطة.

الأهداف الإنمائية

يسعى المشروع إلى تحسين الآليات المؤسسية للإدارة المستدامة للمناطق الساحلية بالإسكندرية، وخاصة من خلال خفض التلوث الناجم عن مصادر برية إلى البحر المتوسط. وسيتم اعتماد وتفعيل خطة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية للإسكندرية، بما في ذلك بحيرة مريوط، وسيتم تطبيق تدابير إرشادية لخفض أعباء تلوث مياه البحر الأبيض المتوسط من بحيرة مريوط بما لا يقل عن ٥٪.

النتائج التي تحققت حتى يناير ٢٠١٧

- بعد عقد اجتماعات تشاورية مع الأطراف المعنية، تم وضع خطة الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية للإسكندرية في شكلها النهائي واعتمدتها المحافظة.
- الانتهاء من وضع التدابير التجريبية لخفض التلوث في محطة معالجة مياه الصرف الصحي في غرب الإسكندرية.
- إزالة الأعشاب في بحيرة مريوط بغرض تحسين حركة دوران المياه في البحيرة وقدرات التنظيف الذاتي.

الموافقة	سريان المفعول	الإقفال
٢٩ أبريل ٢٠١٠	١٠ يونيو ٢٠١٠	٢٨ فبراير ٢٠١٧

إجمالي تكلفة المشروع *(بملايين الدولارات)*	منحة من صندوق البيئة العالمية	
	التمويل	المنصرف
٦٥٤	٧,٢	٦,٢

الشركاء الحكوميون الرئيسيون

جهاز الدولة لشؤون البيئة
وزارة البيئة
وزارة الموارد المائية والري
محافظة الإسكندرية
الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي
شركة الصرف الصحي بالإسكندرية
وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

مشروع الإدارة المستدامة للملوثات العضوية الثابتة

تشكل الملوثات العضوية الثابتة خطرا شديدا على صحة الإنسان، إذ تتسبب في حدوث آثار صحية سلبية، مثل العيوب الخلقية لحديثي الولادة، وتلحق الضرر بجهاز المناعة والجهاز التنفسي. كما أنها مقاومة للتحلل الطبيعي في البيئة. وتتراكم هذه الملوثات بيولوجياً على طول السلسلة الغذائية بصورة مطردة، وهي أيضا شبه طيارة، مما يمكنها من الانتقال إلى مسافات كبيرة للغاية.

ونظرا لعدم وجود مواقع لتخزين الملوثات العضوية الثابتة والتخلص منها في مصر، وارتفاع تكلفة تصديرها ونقلها إلى منشآت التخلص المناسبة، عادة ما يتم تخزينها في مناطق مأهولة بالسكان، وهو ما يمثل تهديداً مباشرا على صحة الإنسان والحيوان.

الأهداف الإنمائية

يهدف المشروع إلى تحسين إدارة مخزونات الملوثات العضوية الثابتة المتقادمة المستهدفة والتخلص منها على نحو سليم بيئيا، بما في ذلك تلك التي تحتوي على مبيدات الآفات والزيوت الملوثة بمركبات ثنائية الفينيل متعدد الكلور الموجودة في المحولات والمكثفات القديمة وغيرها من المعدات الكهربائية.

النتائج التي تحققت حتى يناير ٢٠١٧

- التخلص الملائم من ٢٢٠ طنا من الليندين – وهو أحد الملوثات العضوية الثابتة التي تحتوي مبيدات الآفات– في ميناء الأدبيه بالقرب من السويس.
- اختيار إحدى الشركات الاستشارية الدولية لتوجيه عملية التخلص من المواد و/أو حراستها الملوثات العضوية الثابتة وكفالة إدارتها على نحو ملائم بيئيا في مواقع المشروع، وكذلك أنشطة بناء القدرات على أساس أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

الموافقة	سريان المفعول	الإقفال
١٣ يونيو ٢٠١٤	٨ سبتمبر ٢٠١٤	٣٠ نوفمبر ٢٠١٨

إجمالي تكلفة المشروع *(بملايين الدولارات)*	منحة من صندوق البيئة العالمية	
	التمويل	المنصرف
٢٣,٦	٨,١	١,١

الشركاء الحكوميون الرئيسيون

جهاز الدولة لشؤون البيئة
وزارة البيئة
وزارة الاستثمار والتعاون الدولي

مجموعة البنك الدولي

أبراج نايل سيتى - البرج الشمالى - ٢٠٠٥ج كورنيش النيل
رملة بولاق، القاهرة، مصر
www.albankaldawli.org/ar/country/egypt